

مالية النواب توصي برفض الحساب الختامي للدولة ٢٠٢٢

١٠٠,٦٪ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.. و٣,٣ مليارات دينار ديون غير مدرجة

كتب: وليد دياب

جدول برامج الحماية الاجتماعية: نسب التنفيذ

البيان	2022 (الفي)	2022 (اعتدائ)	نسبة التنفيذ % (دينار بحريني)
دعم الأسر محدودة الدخل	139,273,379	128,000,000	108.8
دعم السلع الغذائية: اللحوم، الدواجن، الطحون	46,333,816	35,904,000	129.0
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	20,643,624	19,000,000	108.7
حصة ومساهمة الحكومة في أنظمة التقاعد	1,442,518	800,000	180.3
حصة الحكومة في التأمين ضد العمل	21,129,256	18,000,000	117.4
صندوق ضمان الأراضي	23,023,325	21,500,000	107.1
عائدة لضمان معيشة المتقاعدين	169,353,605	132,000,000	128.3
برامج دعم الإسكان: علاوة الإيجار، تخفيض الإهلاك	57,978,015	61,000,000	95.0

جدول هيكل الإيرادات: نسبة التنفيذ

البيان	2022 (التلغني)	2022 (إعتدائ)	نسبة التنفيذ % (دينار بحريني)
النفط والغاز الطبيعي	2,421,278,544	1,531,333,000	158.1
الضرائب والرسوم	872,946,027	675,262,158	129.3
المنتجات الخدمية والسلعة الحكومية	71,741,335	81,267,512	88.3
الاستثمارات والأموال الحكومية	137,422,757	130,372,061	105.4
مبيعات الأصول الرأسمالية	1,135,316	442,442	256.6
الغرامات والجزاءات والإيرادات المتكررة	39,329,204	38,453,827	102.3
مجموع الإيرادات	3,543,853,183	2,457,131,000	144.2

أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب بعدم اعتماد الحساب الختامي الموحد للدولة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وتقدير أداء تنفيذ الميزانية العامة وكشف المناقالات من حساب التقديرات الأخرى للوزارات والجهات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٢ والمعد من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وذلك بسبب ما أسمته باستمرار تجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق الـ ١٠٠٪ حيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٠٠,٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٢.

انخفاض مصروفات المشاريع إلى أقل من ٥٠٪.. والمطالبة بالإسراع في تطبيق ضريبة الشركات

إلى قيام الحكومة بالإسراع في استحداث وتطبيق ضريبة الشركات العالمية، والتي تقدر بـ ١٥٪ من صافي دخلها في حال عملها بملكة البحرين، مؤكدة أن هناك حاجة ملحة إلى التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية لإصدار التشريعات اللازمة لذلك، ودراسة إمكانية إقرار تلك الضريبة كبديل عن ضريبة القيمة المضافة التي أصبحت تشكل عبئاً مالياً على المواطنين.

الصرف على مصروفات المشاريع لبعض الوزارات أو الجهات الحكومية إلى أقل من ٥٠٪، وأن مصروفات المشاريع لا تعكس ما يتم تنفيذه فعلياً وذلك بسبب عدم ادماج المخصصات المالية لبرنامج التنمية الخليجي بالميزانية العامة للدولة مما يتطلب إيجاد آلية مناسبة تسمح بتحقيق هذا الأمر.

وأعربت اللجنة المالية عن تطلعها

قدردت هذه النفقات أيضاً في حدود ١٨١ مليون دينار في السنة المالية ٢٠٢١، كما استمر الحال على ذلك في السنوات الخمس السابقة في حدود هذا المبلغ وأكثر وعليه، فإن هناك حاجة إلى إدارة فعالة لهذا الملف بما يؤدي إلى بحرنة الوظائف في القطاع الحكومي.

وبينت أن بيانات الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠٢٢ أشارت إلى انخفاض نسبة

إلى تجاوز مجموع المصروفات المتكررة الفعلية إلى مجموع المصروفات المتكررة المعتمدة في حدود ٢٢٢,٦ مليون دينار أي بنسبة تنفيذ ١٠٦,٨٪ بارتفاع ٦,٨٪ وهو الأمر الذي يعد مخالفة للقانون.

وبينت اللجنة المالية أن النفقات الفعلية للقوى العاملة للسنة المالية ٢٠٢٢ فيما يتعلق بالصرف على وظائف غير البحرينيين بلغت ١٨٠ مليون دينار، كما

بـ ٢,٤ مليار دينار للسنة المالية ٢٠٢١. وأضافت أنه في ضوء تحقيق فائض أولي وانخفاض العجز الكلي في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢ أدى ذلك إلى انخفاض الدين العام بشكل بسيط، حيث بلغ ١٦,٧ مليار دينار في نهاية السنة المالية ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٦,٩ مليار دينار بحريني في نهاية السنة المالية ٢٠٢١، موضحة أن بيانات الميزانية العامة للسنة المالية ٢٠٢٢ تشير

وأشارت اللجنة إلى أن الحساب الختامي الموحد لا يشير إلى الأرقام الفعلية للديون المستحقة على بعض الجهات الحكومية على الرغم من أن الحكومة تعتبر الضامن النهائي لهذه الديون، مبيّنة أنه بلغ ما أمكن حصره من تلك الديون غير المدرجة ضمن رصيد الدين العام للسنة المالية ٢٠٢٢ من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية في تقريره ٢٠٢٢/٢٠٢٣ حوالي ٣,٣ مليارات دينار مقارنة

وزارة المالية: ٥,٢ مليارات دينار إجمالي الدين لدى الهيئات العامة والشركات الحكومية

ارتفاع الصرف في برامج الدعم الاجتماعي أبرز أسباب زيادة المصروفات

بحسب التوافقات بين السلطين التشريعية والتنفيذية خلال فترة مناقشة مشروع قانون اعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليّتين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ إلى جانب ارتفاع مصروفات فوائد الدين الحكومي.

وأوضحت وزارة المالية أن أسباب زيادة العجز الكلي وفقاً للنتائج المالية للنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٣ والذي بلغ ٣٨١ مليون دينار، مقارنة بالعجز الكلي الفعلي للسنة المالية ٢٠٢٢ والذي بلغ ١٨٥,٦٦٠,٧٥٩ ديناراً، تتمثل في تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى إن النتائج المالية للنصف الأول لا تتضمن الإيرادات المحصلة من مساهمات الشركات المملوكة للحكومة والتي يتم استلامها خلال الربع الرابع من السنة المالية، كما تم التأكيد على تحويل تلك العوائد من قبل الشركات المعنية.

وبشأن انخفاض نسبة الصرف على مصروفات المشاريع لبعض الوزارات أو الجهات الحكومية إلى أقل من نسبة ٥٠٪، أرجعت الوزارة ذلك إلى أنه كان لجائحة كورونا تأثيراً سلبياً على تنفيذ المشاريع الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تراجع وتيرة تنفيذ بعض المشاريع نظراً إلى توقف الشحن الدولي وصعوبة توريد المواد لاستكمال تنفيذ المشاريع، بالرغم من ذلك ارتفعت نسبة الصرف الإجمالية على ميزانية المشاريع في السنة المالية ٢٠٢٢ إلى ٦٣,٤٪ مقارنة بـ ٦١,٩٪ في السنة المالية ٢٠٢١، بالإضافة إلى ذلك فإن ميزانية المشاريع تعتمد بناءً على ما تتقدم به الوزارات والجهات الحكومية عند إعداد الميزانية العامة للدولة من تدفقات نقدية متوقعة لمراحل تنفيذ المشروع، حيث إن وتيرة صرف ميزانية المشاريع بطبيعتها غير ثابتة ويختلف الصرف من سنة إلى أخرى حسب مراحل تنفيذ المشروع، وكما أنه بالرجوع إلى نسبة صرف الوزارات والجهات الحكومية التي بلغت نسبة صرفها أقل من ٥٠٪ فإنها تشكل ما نسبته ٦٦,٤٪ فقط من إجمالي ميزانيات المشاريع ضمن الميزانية العامة للدولة.

وذكرت وزارة المالية أنه لا يوجد انخفاض في بند إيرادات النفط والغاز لعام ٢٠٢٢، حيث بلغت الإيرادات النفطية ٢,٤٢١ مليون دينار لعام ٢٠٢٢ مسجلة ارتفاع بنسبة ٣٪ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١ وارتفاع بنسبة ٥٨٪ مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠٢٢.

وقالت إن أبرز أسباب تجاوز المصروفات المتكررة الفعلية مقارنة بالميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠٢٢، تعود إلى ارتفاع الصرف في بنود الدعم الاجتماعي،

وكشفت وزارة المالية والاقتصاد الوطني عن أن إجمالي الدين لدى الهيئات العامة والشركات الحكومية بلغ ٥,٢ مليارات دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مؤكدة في ردها على اللجنة المالية بمجلس النواب بشأن مصطلح «الديون الخفية»، بعدم وجود ما يسمى بالديون الخفية، ذلك أن جميع قروض تلك الجهات موجودة وقد تم إعلان كافة التفاصيل الخاصة بها بشكل واضح، مع التأكيد على أن النصوص القانونية التي تنظم تلك الجهات هي التي تنص على عدم تضمين قروضها ضمن الدين العام للدولة، وأن الحكومة ملتزمة بذلك وفق القانون.

وأشارت وزارة المالية إلى تراجع الأداء المالي للنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٣ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢، وذلك وفقاً للنتائج المالية للنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٣ التي أعلنت عنها الوزارة في سبتمبر ٢٠٢٣. وقالت الوزارة أنه وفقاً لنتائج النصف الأول للسنة المالية ٢٠٢٣، فقد بلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي ١,٤٤١ مليون دينار، بانخفاض بنسبة ١٥٪ مقارنة بالنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٢، كما بلغت الإيرادات النفطية ٩٣٥ مليون دينار مسجلة انخفاض بنسبة ٥٧٪ مقارنة بالنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٢، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط في النصف الأول للسنة المالية ٢٠٢٢ عن متوسط أسعار النفط في النصف الأول للسنة المالية ٢٠٢٣، حيث قدر متوسط سعر برميل النفط ٨٠,٨ دولاراً أمريكياً خلال النصف الأول من سنة ٢٠٢٣، مقارنة بمتوسط سعر برميل النفط للنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٢ والذي بلغ ١٠٦,١ دولاراً أمريكياً، كما تراجع إنتاج حقل أبو سفرة نتيجة لعمليات الصيانة.

وفيما يخص المصروفات العامة، فقد بلغ إجمالي المصروفات الفعلية في نتائج الإقفال النصف السنوي ٢٠٢٣ مبلغاً قدره ١,٨٣٣ مليون دينار محققة انخفاضاً قدره ٢٪ مقارنة بتقديرات ميزانية النصف الأول لسنة ٢٠٢٣ وارتفاعاً يقدر بـ ١٠٪ مقارنة بالفترة ذاتها من السنة المالية ٢٠٢٢.

وأبرز أسباب زيادة المصروفات العامة مقارنة بالنصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٢ هي زيادة الصرف في بنود برامج الدعم الاجتماعي، والذي جاء نتيجة زيادة علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين ومضاعفة الدعم لذوي الإعاقة الشديدة، بالإضافة إلى زيادة الصرف في علاوة تحسين المعيشة لموظفي القطاع العام وذلك



○ محمد الحسيني.

٢٠٠٨، فقد نصّ في البندين (٣) على: «إقرار الميزانية السنوية للهيئة العامة لصندوق التقاعد»، ونصّ في البند (٥) على: «إقرار الحساب الختامي للهيئة العامة لصندوق التقاعد (أصبحت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي) قبل رفعه لمجلس الوزراء»، ولم يرد ذكر الحساب الختامي للصندوق. وختم الحسيني كلامه، بأن السلطة التشريعية أمينة على الدستور والقوانين التي تشرعها، والواجب عليها أن تتمسك بالصياغة القانونية الواردة في موادها القانونية، لكي لا يكون هناك أي تناقض أو اضطراب في صياغاتها القانونية، لاسيما وأنه لا تعارض بين معنى «الحساب الختامي للهيئة، وبين ما تخوفت منه هيئة التأمينات الاجتماعية من أن هذا المعنى يشمل «حساب التأمين ضد التعطل، كما بيّنا، وأن تغيير المعنى إلى «الحساب الختامي لصندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، سيتطلب إعادة صياغة بعض المواد القانونية السابقة كما لا يخفى، مؤملاً بأن مجلس الشورى سيتفهم وسيفاق على ما ذهبنا إليه لأننا نتمسك بما جاء في المواد القانونية، وأن الاختلاف ليس فشلاً دائماً، ولن يكون مصير المقترح ادراج المجلس الوطني.

تعبيراً على ما نشر في جريدتكم الموقرة «أخبار الخليج، بعنوان: «الشورى والنواب يفسلان في الاتفاق على بسط الرقابة البرلمانية على هيئة التأمين، عقب رئيس لجنة الخدمات محمد الحسيني بأن المجلسين لم يختلفا في المضمون، وهو بسط هيمنة السلطة التشريعية على الحساب الختامي للهيئة، وإنما في المسمى، وأن مجلس النواب تمسك بالمسمى «الحساب الختامي للهيئة، لعدة اعتبارات، منها: أن

المسمى المستخدم في التشريعات التقاعدية موضوع المشروع بقانون هو «الحساب الختامي للهيئة»، فقد نصّت المادة السادسة / ٢ من قانون الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي على عبارة «إقرار الميزانية التقديرية للهيئة وحسابها الختامي ومركزها المالي»، كما تشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن نص المادة - ٥١ - من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات التقاعد لموظفي الحكومة، عندما حدد اختصاصات مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد، قبل صدور القانون رقم (٣) لسنة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ طِبِّحُوا لِحُجَّتِي بِأَنْ تَحْمِلُوا فِيهَا خِطَايَ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

وأ أسرة التحرير

وجميع العاملين في

أخبار الخارج

الجريدة اليومية الأولى في البحرين

يتقدمون

بأحر التعازي وعظيم المواساة إلى الزميلة

سيما حاجي

وإلى أفراد عائلتها الكرام

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى

عمها

سائلين المولى العلي القدير أن يتفمد الفقيد بواسع رحمته

ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

إِنَّ اللَّهَ بِمَا نَعْمَلُ بَصِيرٌ

والتجارة أن إجمالي عدد مكاتب التدقيق الخارجي يبلغ ٥٠ مكتباً، وإجمالي عدد مكاتب مسك الدفاتر ١١٣ مكتباً، وأن جنسيات ملاك مكاتب مدققي الحسابات الخارجيين تتمثل في ١١ جنسية أبرزهم البحرينيين بواقع ٥٣,٤٪ كنسبة ملكية الجنسية في المكاتب ٣١ عدد المدققين في المكاتب، فيما بلغ عدد جنسيات ملاك مكاتب الدفاتر ١٠ جنسيات احتل البحريني أكبر نسبة ملكية فيها بواقع ٨٣,٧٢٪ وعدد ١٠٨ محاسبين في المكاتب.

للنيابة والغاء السجل. ولفتت في ردها على سؤال للنائب جلييلة السيد إلى أن عدد المخالفات المرصودة ضد المخالفين منذ بداية الفصل التشريعي حتى الآن بلغت ٨٥ مخالفة، وأن عدد الموظفين المخولين بمراقبة مكاتب تدقيق الحسابات ومكاتب مسك الدفاتر ١٧ موظفاً، بعضهم يحمل درجة الماجستير والبعض الآخر درجة البكالوريوس في تخصصات المحاسبة والتمويل وإدارة الأعمال.

وأكدت وزارة الصناعة



○ جلييلة السيد.

الكتابي والغرامات ومخالفة السجل والإحالة لمجلس تأديب مدققي الحسابات والتحويل

دينار إلى ٥٠ ألف دينار. على جانب آخر، أشارت وزارة الصناعة والتجارة إلى أنها تتبع خطة تفشيطية بشكل سنوي على مكاتب مدققي الحسابات الخارجيين ومكاتب توفير الخدمات المحاسبية ومسك الدفاتر بناءً على مجموعة من العوامل مصنفة بحسب الأولوية وحسب المخاطرة فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال، ويتم من خلالها التأكد من اتباع المكاتب للقوانين والأنظمة، وفي حال ثبوت المخالفة تقوم الوزارة باتخاذ الاجراء اللازم الذي يتراوح بين التنبيه والإندار

كشفت وزارة الصناعة والتجارة عن عدد السجلات التجارية النشطة المرخصة التي بلغت ١٥٤٦١ سجل تجاري، لافتة إلى أن مجموع المبالغ لرؤوس أموال الشركات بالدينار بلغت ١,٠٨٨ مليار دينار، مضيفة في ردها على سؤال للنائب جلييلة علوي السيد أن متطلب راس المال يشمل جميع أنواع الشركات التجارية ولا يوجد أية إعفاءات من هذا المطلب بحسب قانون الشركات التجارية، علماً بأنه قد تم مؤخراً تخفيض الحد الأدنى لرأس مال الشركة المساهمة المقلقة من ٢٥٠ ألف